

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

ولا شجرة من بستان ولا هؤلاء العبيد إلا واحدا غير معين ولا هذا القطيع إلا شاة .
قوله ولا شجرة من بستان ولا هؤلاء العبيد إلا واحدا غير معين ولا هذا القطيع إلا شاة .
بلا نزاع ونص عليه .
فائدة : لا يجوز بيع العطاء قبل قبضه لأنه غرر ومجهول ولا بيع رقعة به وعنهم يبيعها بعوض .
تنبيه : قوله فإن باعه قفيزا من هذه الصبرة صح .
مقيد بأن تكون الصبرة أكثر من قفيز وهو الظاهر من كلامهم ومقيد أيضا بأن تكون أجزاؤها متساوية فلو اختلفت أجزاؤها : لم يصح البيع على الصحيح من المذهب كصبرة يقال القرية والمحدر من القرية إلى قرية يجمع ما يبيع به من البر مثلا أو الشعير المختلف الأوصاف .
وقيل : يصح من ذلك صبرة يقال القرية ويحتمله كلام المصنف .
وقال ابن رزين في شرحه : وإن باع نصفها أو ثلثها أو جزءا منها : صح مطلقا لظاهر النصوص .
وقيل : إن اختلفت أجزاؤها - كصبرة يقال القرية - لم يصح انتهى .
وهذه المسألة غير مسألة المصنف فيما يظهر .
فائدتان .
إحدهما : لو تلفت الصبرة كلها إلا قفيزا : كان هو المبيع قاله الأصحاب .
الثانية : لو فرق قفزان الصبرة المتساوية الأجزاء أو باع أحدهما مبهما : صح قدمه في الرعاية .
قال في القاعدة الخامسة بعد المائة : ظاهر كلام القاضي : الصحة لأنه ذكر في الخلاف صحة إجارة عين من أعيان متقاربه النفع لأن المنافع لا تتفاوت كالأعيان انتهى .
قلت : وهو الصواب ويحتمل أن لا يصح صححه في التلخيص وهما احتمالان مطلقان في الفروع و القواعد ز